المعقول والغير معقول في توقعات مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات

(دراسة وإقتراح الحلول)

Reasonable and Unreasonable Expectations of Users of Financial Statements From The Auditor (Studying and Suggesting Solutions)

د. رشيدة خالدي*

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي (الجزائر)، البريد الالكتروني المهني: khaldi-rachida@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2021/11/23 تاريخ القبول: 2021/11/30

ملخص: دائما عند تقديم خدمة معينة يكون هناك توقع من الأطراف المستفيدة من هذه الخدمة، حيث أن تقديم خدمات المراجعة من قبل مراجع الحسابات يقابله توقعات عديدة من قبل مستخدمي القوائم المالية وهذا ما ينشئ لنا فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، إلا أن على مراجع الحسابات عدم أغفال هذه التوقعات حتى يتمكن من أداء عملية المراجعة بأعلى درجات الكفاءة المهنية والوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق بين مسؤولياته وتوقعات المجتمع المالي، نحاول من خلال دراستنا اظهار ما هو معقول وغير معقول لتوقعات مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة لهذه التوقعات وفي المقابل تقديم مجموعة من الحلول التي من شأنها تقليص هذه الفجوة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك توقعات تندرج تحت مسؤوليات مراجع الحسابات وتوقعات غير معقولة ترجع إلى جهل بعض أفراد المجتمع المالي لمسؤوليات مراجع الحسابات.

الكلمات المفتاحية: مراجع الحسابات؛ مستخدمي القوائم المالية؛ فجوة التوقعات.

الترميز الاقتصادي **JEL**: M41 ؛ M42 ؛ M49.

Abstract : Always when a certain service is provided, there is an expectation from the parties benefiting from this service, as the provision of audit services by the auditor is offset by many expectations from the users of the financial statements, and this creates an expectation gap for us in the audit profession, but the auditor should not neglect these Expectations In order to be able to perform the audit process with the highest degree of professional competence and reach the greatest possible compatibility between his responsibilities and the expectations of the financial community, we try through our study to show what is reasonable and unreasonable for the expectations of users of financial statements, through a study of these expectations and in return providing a set of Solutions that would reduce this gap, as the study concluded that there are expectations that fall under the responsibilities of the auditor and unreasonable expectations due to the ignorance of some members of the financial community of the responsibilities of the auditor.

Keywords : auditor; users of financial statements; Expectations Gap.

JEL Classification Codes : M41 ؛ M42 ؛ M49.

*المؤلف المرسل

تمهيد :

لقد نشأت مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة نتيجة لعدم التطابق بين توقعات المجتمع الذي يشمل جميع مستخدمي القوائم المالية والمستفيدين من عملية المراجعة، ولما يجب أن تكون عليه مسؤولية المراجعين، وبين مدى فهم المراجعين لحدود مسؤولياتهم كما تم بيانها في المعايير الدولية للمراجعة، والتي نخص منها معايير فجوة التوقعات والتي تتطابع مع معايير المراجعة الأمريكية.

حيث أن مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة تواجه أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي وهذا أدى إلى تساؤلات عديدة من المستثمرين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من المؤسسات حيث تساءل الكثير عن سبب عدم إعطاء المراجعين إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك المؤسسات.

ونظرا إلى التأثيرات التي يمكن أن تشكل خطر على كل من مستخدمي القوائم المالية وكذا مهنة المراجعة فإن من الضروري العمل على تضييق هذه الفجوة، وللوصول إلى ذلك يجب معرفة المعقول والغير معقول في توقعات مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات، وذلك بغير الوصول إلى الحلول المتي من شأنها أن تصحح مفهيم عديدة لدى مستخدمي القوائم المالية الغير متخصصين في المحاسبة أو المالية أو التدقيق، وكذا بغية مساعدة مراجع الحسابات في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق بين مسؤولياته وما يتوقع منه من مستخدمي القوائم المالية ومنه الوصول إلى الكفاءة المهنية اللازمة.

وفقا لما سبق تتجلى مشكلة دراستنا في:

– ماهي أهم توقعات مستخدمي القوائم المالي؟ وما هو المعقول منها والغير معقول؟ وما هي أهم الحلول؟

للإجابة على الاشكال السابق تقسم ورقتنا البحثية هذه إلى الأقسام التالية:

- أولا: المعقول والغير معقول في توقعات مستخدمي القوائم المالية؛
- ثانيا: اطار نظري مقترح لتوضيح مسؤوليات مراجع الحسابات حسب توقعات مستخدمي القوائم المالية.

أولا: توقعات مستخدمي القوائم المالية

1. استقلالية المراجع

يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن يحافظ المراجع عن استقلاله عند مزاولة عمله المهني، حيث يعتبر الاستقلال السبب الرئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات المراجعة، ويؤكد البعض ذلك على اعتبار أن مهنة المراجعة تفقد قيمتها إذا فقد المراجع استقلاله (أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، 1999، ص 41).

لكن يوجد تساؤل بخصوص تأثيرات المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على أكبر عدد من العملاء، وضغوط الأتعاب وتقديم المراجعين لخدمات أخرى بخلاف المراجعة، وسعي بعض المؤسسات إلى الحصول على أراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى بخصوص استقلال المراجعين.

وفيما يتعلق بحدة المنافسة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء، فإنه يوجد اعتقاد لدى البعض بأن الضغوط التنافسية تمثل تهديدا لاستقلالية المراجعين، حيث أنها يمكن أن تأثر على تقارير المراجعين حول إبداء رأيهم حول القوائم المالية، نظرا إلى أنهم قد يترددوا في إبداء أراء متحفظة خوفا من فقد العملاء.

كما أن ضغوط الأتعاب تمثل تهديدا لاستقلالية المراجعين، حيث أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن هناك حوالي 30 % من الذين تم استقصائهم يعتقدون أن المراجعين يطبقون القواعد بحيث تتفق مع رغبات وتفسيرات الإدارة، وهذا بهدف إعداد تقارير نظيفة.

كما أن تقديم المراجعين لخدمات أخرى بخلاف المراجعة إلى عملاء المراجعة يثير جدلا كبير في الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، وهذا فيما يتعلق بتأثيرها على استقلال المراجع، بحيث تعتمد مكاتب المراجعة في الوقت الحالي بدرجة كبيرة على خدمات غير المراجعة، نظرا لأنها تحقق لها أرباح أكثر وتنطوي على مخاطر أقل، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تحقق حوالي نصف إيراداتها من خدمات غير المراجعة، كما أنها في تسويقها لخدماتها تركز على أنها مكاتب خدمات مهنية متعددة وليست مكاتب مراجعة.

ويرى البعض أن تقديم المراجعين لخدمات غير المراجعة إلى عملاء المراجعة، يمثل تهديدا حقيقيا لاستقلالهم، وبالتالي فإنه من الضروري عدم السماح لمكاتب المراجعة بتقديم تلك الخدمات إلى عملاء المراجعة، وقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات، أن 40 % من الذين تم استقصائهم يعتقدون أن تقديم تلك الخدمات يمكن أن يؤثر على استقلال المراجعين.

وعلى النقيض مما سبق فإن أحد الباحثين يعتقد أن تقديم المراجع لتلك الخدمات قد يجعله أكثر فائدة للعميل، ويزيد من قوته النسبية تجاهه، مما يجعله قادرا على مقاومة أي ضغط عليه بصورة أفضل، وبالتالي يمكنه المحافظة على استقلاله، كما أكد تقرير أصدر من طرف مكاتب المحاسبة الستة الكبرى big 6 accounting firms سنة 1991، على أن تقديم المراجع لخدمات غير المراجعة لا يمثل تهديدا لاستقلاله، نظرا إلى أنه لا يوجد تعارض في المصالح بين تقديم تلك الخدمات وتقديم خدمات المراجعة في نفس الوقت، وهذا بالإضافة إلى أنها تخضع إلى نفس المعايير المهنية العالمية المتعلقة بالموضوعية والكفاءة، والعناية المهنية الملائمة، ولذلك يؤيد العديد من الباحثين تقديم المراجعين لتلك الخدمات إلى عملاء المراجعة (جورج دانيال غالي، 2003، ص ص15-16).

بالإضافة إلى ما سبق فإن تسوق الرأي Opinion Shopping، والذي يتمثل في سعي بعض المؤسسات في الحصول على أراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى، بخصوص تفسير بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام بطريقة لا تتماشى مع التفسير الذي طبق في الماضي، أو مع الجوهر الاقتصادي للعملية، أو لتطبيق معالجة محاسبية أقل تفصيلا، يؤثر على استقلال المراجع ومصداقية التقارير المالية، وسمعة مهنة المراجعة وقد أشارت العديد من مكاتب المراجعة إلى أهمية التهديد الذي يمثله تسوق الرأي على استقلالية المراجع، حيث أن بعض المؤسسات تسعى إلى الحصول على أراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى، بخصوص الموضوعات محل الجدل والخلاف مع المراجع، وذلك بهدف الضغط على مراجعيها لتغيير أرائهم، وقد أكدت لجنة ryan ذلك بقولها أن المؤسسات تسعي في الوقت الحالي بدرجة متزايدة لتحدي المراجعين وتهديد استقلالهم عن طريق تسوق الرأي بهدف الضغط عليه والتلويح بإمكانية تغييرهم بمراجعين آخرين لديهم استعداد لتأييد مواقف الإدارة.

وقد اتخذت إجراءات بواسطة كل من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، لتحول دون تسوق الرأي، إلا أن تلك الإجراءات غير فعالة لأنها قد تعاملت مع أعراض المشكلة وليس مسبباتها (جورج دانيال غالي، ص17).

وكما لاحظنا أن التهديدات متعددة التي تهدد استقلال المراجع في الواقع العملي، إلا أن توقعات مستخدمي القوائم المالية بخصوص محافظة المراجع على استقلاله عند مزاولة عمله المهني، تعتبر معقولة ومن الضروري العمل على تحقيقها (سيد عطا الله السيد، 2009، ص329).

2. مسؤولية المراجع على إعداد القوائم المالية

يعتقد بعض مستخدمي القوائم المالية أن المراجع مسؤول عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وهذا لا يتفق مع ما تضمنته معايير المراجعة الدولية (معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية)، حيث أن مسؤولية إعداد تلك القوائم المالية تقع على عاتق المؤسسة وليس المراجع، كما أن هدف مراجعة القوائم المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، هو تمكين المراجع من إبداء رأيه عما إذا كانت تلك القوائم تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ويتضح مما سبق أنه يوجد تباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية، وواجبات المراجع وفقا للمعايير المهنية، فيما يتعلق بالمسؤولية عن إعداد القوائم المالية، كما أنه يمكن الإشارة إلى أن توقعات مستخدمي القوائم المالية فيما يخص مسؤولية المراجع عن إعداد القوائم المالية تعتبر توقعات غير معقولة، ويمكن إرجاعها إلى جهل مستخدمي القوائم المالية وعدم إلمامهم بأمور المراجعة جيدا (جورج دانيال غالي، ص15).

3. مسؤولية المراجع على تقييم قدرة لمؤسسة على الاستمرار

يوجد اعتقاد لدى معظم مستخدمي القوائم المالية، أن تقرير المراجعة النظيف يضمن سلامة الحالة المالية للمؤسسة، وقدرتها على الاستمرار في النشاط، ولذلك فإنه ينظر إلى فشل المؤسسة مباشرة بعد الحصول على تقرير مراجعة نظيف، على أنه فشل للمراجعة كذلك.

وفيما يتعلق بواجبات المراجع بخصوص تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط وفقا للمعايير المهنية، فقد تم توضيح ذلك في معيار المراجعة الدولي رقم (570) الاستمرارية، كما أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدر عام 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 59، وذلك في محاولة منه لتضييق فجوة التوقعات، وتتطلب النشرة من المراجع في كل عملية مراجعة، تقييم ما إذا كان يوجد شك جوهري، بخصوص قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط لفترة معقولة من الوقت لا تزيد عن سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية محل المراجعة، ومع ذلك فقد تضمنت النشرة أن المراجع لا يعتبر مسؤول على التنبؤ بالظروف والأحداث المستقبلية، كما أن عدم الإشارة إلى الشك الجوهري في تقرير المراجع لا يجب تفسيره على أنه يوفر تأكيد بخصوص قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط (أحمد حلمي جمعة، 2008، ص 145).

ويتضح مما سبق أنه يوجد تباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية، وبين واجبات المراجع وفق المعايير المهنية، بخصوص ما إذا كان تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

ويمكن القول هنا أن توقعات مستخدمي القوائم المالية تعتبر غير معقولة، وأنه من المعقول أن يتوقع مستخدمي القوائم المالية الإفصاح عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر وعدم التأكد، كما يجب على المراجع أن يكون واعيا ومدركا للتأثيرات الممكنة لتلك المخاطر على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط (محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، 1998، ص 130).

4. مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش

مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش تعتبر إحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة، ويؤكد بعض الباحثين على أن مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش ، تعتبر من أكثر المجالات إثارة للنقاش والجدل في المراجعة (ثناء علي قباني، 2008، ص 53).

ولقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش الهامة، ففي دراسة أجريت سنة 1991 تبين منها أن 86 % من مستخدمي القوائم المالية، 62 % من المديرين الماليين، 35 % من المراجعين، لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش الهامة، كما أوضحت نتائج دراسة أخرى أجريت عام 1977 أن 69.9 % من مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش الهامة، ويؤيد بعض الباحثين النتائج السابقة بقولهم:" أن معظم مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن المراجعين يجب أن يكتشفوا كل حالات الغش الهامة "، كما أشارت الدراسة التي أجريت من طرف لجنة ryan في عام 1992 إلى عدم قبول معظم مستخدمي القوائم المالية للرأي القائل بأن المراجع الذي يخطط فحصه بمستوي معقول من الكفاءة، وبطريقة مهنية قد لا يكتشف بعض حالات الغش الهامة (أحمد محمد نور، 2007، ص309).

وبالإضافة إلى ما سبق، يعتقد الكثير من مستخدمي القوائم المالية أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش، وليس الحالات الهامة فقط، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في عام 1991 أن 75 % من مستخدمي القوائم المالية، لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش، كما توصلت إحدى الدراسات الأخرى التي أجريت سنة 1994 إلى أن 79 % من المساهمين، 62 % من الدائنين، 52 % من المديرين، لديهم اعتقاد أنه يجب أن تنفذ المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش، ويؤكد بعض الباحثين على أهمية وضرورة أن يتحمل المراجعين مسؤوليات أكبر لاكتشاف الغش، نظرا إلى أن المجتمع يتوقع منهم اكتشاف كل حالات الغش أثناء تنفيذ عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش وفقا للمعايير المهنية، فقد تم توضيح ذلك في معيار المراجعة الدولي رقم (240) الغش والخطأ، وذلك كمحاولة لتضييق فجوة التوقعات، كما أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدر سنة 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 53، والتي تطلب من المراجعين تخطيط المراجعة بشكل جيد لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف الأخطاء والمخالفات الهامة، وممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لتحقيق ذلك، وبالتالي فقد ترتب عليها اتساع نطاق مسؤوليات المراجع، بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات الهامة (جورج دانيال غالي، ص ص 22-24).

ويتضح مما سبق أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع حالات الغش أثناء تنفيذ المراجعة، ويمكن اعتبار أن تلك التوقعات معقولة، وذلك بملاحظة أن مهنة المراجعة تحرك بشكل ملحوظ تجاه الاعتراف ببعض المسؤوليات عن اكتشاف حالات الأخطاء والغش (أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، 1999، ص 38).

5. مسؤولية المراجع على اكتشاف التصرفات غير القانونية

إن مسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية للعملاء كانت موضع اهتمام متزايد من جانب الصحافة المالية، وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، والمنظمات المهنية في منتصف السبعينيات،نتيجة للرشاوى أو المدفوعات الغير قانونية بواسطة الشركات الأمريكية، وقد ترتب على ذلك إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون ممارسة الفساد الأجنبي (FCPA) سنة 1977 الذي يحظر على أي مدير أو موظف أو مؤسسة مسجلة في هيئة تداول الأوراق المالية، التأثير عن طريق الفساد على المسؤولين الأجانب أو إجراء مدفوعات بهدف التأثير على إجراء رسمي أو قرار بهدف الحصول على بعض الأعمال، أو الاستمرار في الحصول عليها، أو توجيهها لجهة محددة، وقد تم تعديل القانون في عام 1988 بحيث أصبحت المؤسسات غير مسؤولة عن المدفوعات غير القانونية التي تتم بواسطة ممثليها، ما لم يكن لديها معرفة بها (عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، 2000، ص 63).

وقد أشارت بعض المجامع المهنية إلى اعتقاد مستخدمي القوائم المالية، أن المراجع يعتبر مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية، كما أوضحت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت سنة 1997 أن 74,1 % من مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد أن المراجع الخارجي يجب أن يقدم تأكيد بخصوص اكتشاف كل التصرفات الغير قانونية، كما يعتقد 80,7 % منهم أنه يجب على المراجعين أن يقدموا تأكيد بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية ذات العلاقة بالنواحي المالية والمحاسبية، ويعتقد 84,4 % منهم أنه يجب على المراجع أن يقدم تأكيد بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية التي لها تأثير هام على القوائم المالية.

وفيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية وفقا للمعايير المهنية، فقد سبقت الإشارة إلى معيار المراجعة الدولي رقم (250) العناية بالقوانين والأنظمة عند تدقيق التقارير المالية، كما أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين اصدر سنة 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 54، والتي تعتبر مسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي يكون لها تأثير هام مباشر وهام على القوائم المالية، مماثلة لنفس المسؤولية المتعلقة باكتشاف الأخطاء والمخالفات والتي تتطلب تخطيط المراجعة بحيث توفر تأكيد معقول لاكتشاف تلك التصرفات، أما التصرفات غير القانونية التي يكون لها تأثير غير مباشر على القوائم المالية فإن إجراءات المراجعة وفقا لمعايير المراجع المقبولة قبولا عاما لا توفر ضمان لإمكانية اكتشافها، حيث أنها لا تتضمن إجراءات تصمم خصيصا لاكتشاف تلك التصرفات، ومع ذلك فإنه يجب على المراجع أن يكون واعيا ومدركا لإمكانية حدوث تلك التصرفات.

ويتضح مما سبق أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع التصرفات غير القانونية أثناء تنفيذ عملية المراجعة، ويمكن القول أن تلك التوقعات تعتبر توقعات معقولة، ورغم أهمية أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في محاولة تخفيض إمكانية ارتكاب التصرفات غير القانونية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى زيادة إمكانية اكتشافها في حالة ارتكابها، فإنه من الضروري توسيع نطاق مسؤوليات المراجعين بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية (جورج دانيال غالي، ص.ص 28–29).

ثانيا: اطار نظري مقترح لتوضيح مسؤوليات مراجع الحسابات حسب توقعات مستخدمي القوائم المالية

نظرا لأن مشكلة فجوة التوقعات بين أداء مراجع الحسابات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية تنحصر أساسا في المسؤوليات الموكلة لمراجع الحسابات في حدود ما يسمح به القانون، فإنه من الواجب توضيح مسؤوليات مراجع الحسابات لمستخدمي القوائم المالية وذلك بغية التقليص من فجوة التوقعات، تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات تتجه نحوى التسليم بأن استبعاد أو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ينصب على إزالة الغموض لدى مستخدمي القوائم المالية حول تعريف المراجعة وأهدافها ومعاييرها وبيان مسؤوليات المراجعين أكثر لتلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وخاصة في مجال اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات الغير قانونية، والتقرير عن مدى استمرارية المؤسسة، وذلك من خلال:

1. تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية.

من الضروري تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية بهدف تصحيح توقعاتهم الغير معقولة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق كل من تقرير الإدارة وتقرير المراجعة.

– **تقرير الإدارة (جورج دانيال غالي، ص ص 32–35)**: سبقت الإشارة إلى أن مستخدمي القوائم المالية لديهم سوء فهم بخصوص مسؤوليات كل من الإدارة والمراجعين، وقد ترتب على ذلك اعتقادهم بأن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق المراجعين، ونظرا إلى أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد تلك القوائم، فإنه يمكن إزالة سوء الفهم هذا عن طريق تقرير الإدارة.

وقد قدمت اقتراحات وتوصيات عديدة بخصوص دور تقرير الإدارة في تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية، فقد أوصت لجنة cohen مجلس إدارة كل مؤسسة بأن يطلب من المدير المالي بها، إعداد تقرير يقدم مع القوائم المالية يقر فيه بمسؤولية الإدارة عن إعداد تلك القوائم، ويتضمن تقييم الإدارة نظام الرقابة الداخلية، واستجابة المؤسسة لنقاط الضعف الهامة التي حددها المراجع.

كما أشارت لجنة treadway إلى ضرورة إخطار مستخدمي القوائم المالية بطريقة أفضل على دور الإدارة في إعداد القوائم المالية، وأوصت بإعداد تقرير الإدارة الذي يجب أن يتضمن اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، وقد أيدت لجنة Macdonald ما سبق، وأضافت إليه بقولها أن تقرير الإدارة يجب أن ينشر في موضع قريب من القوائم المالية للمؤسسة.

واقترحت لجنة gadbury إعداد تقرير الإدارة الذي يوضح مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، وأن ينشر تاليا لتقرير المراجع عن القوائم المالية للمؤسسة، وقد اقترحت لجنة ryan أن يتضمن التقرير السنوي للمؤسسة، تقرير الإدارة الذي تعترف فيه بالمسؤولية عن إعداد القوائم المالية، كما أنها اقترحت نموذج لهذا التقرير تضمن ما يلي:

- الاعتراف بمسؤولية الإدارة على إعداد القوائم المالية، واختيار السياسات المحاسبية التي أعدت على أساسها، والمعلومات الأخرى المرتبطة بها والتي يتضمنها التقرير السنوي؛
- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عام والإرشادات المهنية، كما أنها تتضمن بعض التقديرات؛
- مسؤولية الإدارة عن تصميم وتطبيق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛
- أن الإدارة مقتنعة بدرجه معقولة، بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط في المستقبل القريب؛

بالإضافة إلى ذلك فقد أوصت اللجنة بضرورة تعديل قوانين المؤسسات بحيث تلزم كل مؤسسة بإعداد تقرير الإدارة، الذي يجب أن ينشر ضمن تقاريرها السنوية.

كما أوصى مجمع المحاسبين القانونيين في اسكتلندا بأن يضمن التقرير السنوي للمؤسسة تقرير الإدارة الذي يتضمن بوضوح مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي وجهة نظر صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإنها المسؤولة عن اختيار المعالجة المحاسبية الملائمة وممارسات الإفصاح، على أن يوضع هذا التقرير قبل القوائم المالية مباشرة في التقرير السنوي للمؤسسة، كما اقترحت نموذج للتقرير يتضمن ما يلي:

- ✓ الاعتراف بمسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية؛
- ✓ مسؤولية الإدارة عن تصميم وتطبيق نظم المعلومات الإدارية، ونظم رقابة داخلية ملائم، يمكن الوثوق بها لتحقيق ما يلي:
  - توفير المعلومات الضرورية لإعداد القوائم المالية؛
  - توفير تأكيد بأن فرص ارتكاب الغش والتصرفات الغير قانونية قد تم تحفيظه إلى أدني حد ممكن؛
- ✓ ملائمة فرص الاستمرار كأساس لإعداد القوائم المالية.

ويتضح مما سبق أنه يوجد اهتمام متزايد بإعداد تقرير الإدارة، وهذا لأن هذا التقرير سوف يؤدي إلى إزالة سوء الفهم لدى مستخدمي القوائم المالية بخصوص المسؤولية عن إعداد القوائم المالية، فإنه من المتوقع أن يساعد على تحسين ممارسات الإدارة المتعلقة بإعداد تلك القوائم، ومن الضروري أن يتضمن التقرير ما يلي:

- ✓ اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية، وما إذا كانت تلك القوائم تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها؛
- ✓ إشارة إلى التقديرات المحاسبية التي أعدت بواسطة الإدارة عند إعداد القوائم المالية؛
- ✓ إشارة إلى مدى كفاية النظام المحاسبي للمؤسسة، وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها؛
- ✓ مدى ملائمة فرض الاستمرار لإعداد القوائم المالية، وما إذا كانت في تقدير الإدارة اعتمادا على الظروف التي تزاول فيها المؤسسة نشاطها حاليا والمتوقع أن تزاول فيها نشاطها مستقبلا، وكذا ما إذا كانت توجد موارد مالية كافية لمساعدتها على الاستمرار في النشاط على الأقل لمدة عام من تاريخ تلك القوائم.

كما يجب نشر تقرير الإدارة ضمن التقرير السنوي للمؤسسة، قبل القوائم المالية مباشرة.

– تقرير المراجعة: يرى بعض الباحثين أن تقرير المراجعة الحالي يعتبر وسيلة اتصال غير جيدة، حيث أن المراجعين لديهم اهتمام باستخدام تقرير المراجعة كوسيلة لوصف طبيعة المراجعة كنشاط عام، هذا بالإضافة إلى اعتقاد بعض المستخدمين أن المراجعون يستخدمون تقرير المراجعة كوسيلة لحماية أنفسهم ضد أي مخاطر مستقبلية (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 330).

وقد قدمت بعض الاقتراحات والتوصيات بخصوص استخدام تقرير المراجعة في تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية، فقد أشارت لجنة cohan إلى أن تقرير المراجعة النمطي قد ساهم في عدم فهم مستخدمي القوائم المالية لمسؤوليات كل من الإدارة والمراجع، وقد اقترحت أن يتضمن التقرير تحديد واضح لتلك المسؤوليات، والابتعاد عن استخدام اللغة النمطية في التقرير.

كما أوصت لجنة treadway بضرورة أن يتضمن تقرير المراجعة الإشارة إلى أن المراجعة تخطط لإعطاء تأكيد معقول وليس مطلق، بأن القوائم المالية لا يوجد بها تحريفات هامة نتيجة لوجود خطأ أو غش بالإضافة إلى وصف نطاق فحص وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية.

وبالإضافة إلى وجود معيار دولي للمراجعة يناقش هذا الأمر وهو معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع حول القوائم المالية، والذي تم التطرق إليه في الفصل السابق، فقد أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في أبريل 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 58، بخصوص تقارير المراجعين عن القوائم المالية محل المراجعة، بهدف تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية، والتي ترتب عليها تغييرات هامة في تقرير المراجعة النمطي، منها ما يلي:

- إضافة فقرة افتتاحية، تتضمن مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، ومسؤولية المراجع عن إبداء الرأي عن تلك القوائم؛
- الإشارة في فقرة النطاق إلى أن المراجعة توفر تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن تحريفات هامه؛
- إضافة وصف موجز لطبيعة ونطاق عملية المراجعة؛
- عدم الإشارة في فقرة الرأي إلى الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية من عام إلى آخر، وفي حالة عدم الاتساق في التطبيق فإنه من الضروري الإشارة إلى ذلك؛
- إضافة فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي، حول بعض الحالات التي تتأثر فيها القوائم المالية بالأحداث الغير مؤكدة.

وقد أشارة لجنة cadbury سنة 1992 إلى تأيدها لتوسيع تقرير المراجعة، وبالإضافة إلى ذلك فقد اقترح مجلس ممارسات المراجعة (APB) في المملكة المتحدة تغيير نمط إبداء الرأي من استخدام عبارات محددة ومتكررة، إلى التعليق على القضايا الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة والموضوعات الأخرى في نطاق المراجعة، وذلك بهدف تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية، ويؤيد بعض الباحثين ذلك على اعتبار أن رأي المراجع التقليدي، الذي هو عبارة عن جملة واحدة عن القوائم المالية، لا يعتبر كافي لإشباع متطلبات مستخدمي القوائم المالية، كما يجب على المراجعة أن تحول اهتمامها من مجرد إبداء الرأي على القوائم المالية، إلى التعليق على القضايا والاهتمامات الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة.

ونستخلص أنه من الضروري تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية بهدف تضييق فجوة التوقعات، ويمكن أن يتحقق ذاك عن طريق إعادة النظر في تقرير المراجعة بحيث:

أ. يكتب بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين؛

ب. يتضمن معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المراجع والنتائج التي توصل إليها، بالإضافة إلى التعليق على القضايا الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة، والموضوعات الأخرى في نطاق المراجعة (جورج دانيال غالي، ص ص 36-38).

2. **تدعيم استقلالية المراجع.**

يجب على المراجع أن يحافظ على استقلاله أثناء ممارسة عملية المراجعة، حتى يتمكن من تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وزيادة ثقتهم في تقارير المراجعة وتضييق فجوة التوقعات، ويؤكد بعض الباحثين على أهمية وضرورة أن يحافظ المراجع على استقلاله حتى لا تفقد المراجعة قيمتها، حيث أن الشك في استقلالية المراجع يعتبر احد العوامل الهامة التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات.

ويري الباحثون أن مواجهة الضغوط التي قد تؤثر على استقلالية المراجع، تعتمد بصفة أساسية على نزاهة كل من المراجع ومكتب المراجعة، ويمكن مناقشة الاقتراحات التي تهدف إلى تدعيم استقلال المراجع، والتي تتعلق بما يلي:

- ✓ لجنة المراجعة؛
- ✓ أداء خدمات غير المراجعة؛
- ✓ التغيير الإلزامي للمراجعين؛
- ✓ تعيين المراجعين بواسطة جهة خارجية؛
- ✓ فحص المعايير المحاسبية.

– لجنة المراجعة: لقد سبقت الإشارة إلى أن لجنة المراجعة عبارة عن إحدى اللجان في المؤسسة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في المؤسسة، وهذا للمساهمة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي والداخلي عن طريق تنفيذ مسؤولياتها، والتي يتعلق بعضها بترشيح المراجع الخارجي، وتحديد أتعابه، ومناقشة تقارير المراجعة (عبد الوهاب نصر علي وآخرون، 2003، ص 18). بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للجنة المراجعة المساهمة في تدعيم استقلالية المراجع من خلال (حاتم محمد الششيني، 2007، ص ص 118-119):

- فحص خطط الإدارة للارتباط بالمراجع الخارجي لتنفيذ خدمات غير المراجعة، مع مراعاة طبيعة تلك الخدمات والأتعاب المقدرة، والتأكد من أن تلك الخدمات لن تؤثر على استقلاله المهني؛
- فحص جوانب عدم الاتفاق بين المراجع الخارجي وإدارة المؤسسة، ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهما، مع المحافظة في نفس الوقت على استقلالية المراجع.

– أداء خدمات غير المراجعة (جورج دانييل غالي، ص ص 39–40): أوصت لجنة readway بضرورة أن تفحص لجنة المراجعة في المؤسسة، خطط الإدارة للارتباط بالمراجع الخارجي لتنفيذ الخدمات الاستشارية للإدارة، واقترح مجمع المحاسبين القانونيين في اسكتلندا، بأن تحصل إدارة المؤسسة على موافقة لجنة المراجعة قبل التعاقد مع المراجع لأداء خدمات غير المراجعة، كما يجب على اللجنة قبل إصدار موافقتها الاقتناع بأن تقديم المراجع لتلك الخدمات لن يؤثر على استقلاله المهني.

وبهدف تدعيم استقلالية المراجع فقد أوصت لجنة mecdonald بضرورة تحديد نسبة معينة من إجمالي الأتعاب التي يمكن أن يحصل عليها مكتب المراجعة من عميل واحد، حتى لا يكون معتمد بدرجة كبيرة في دخله على عميل معين، كما أوصت لجنة ryan، بتخفيض نسبة إجمالي الأتعاب التي يمكن أن يحصل عليها المراجع من عميل واحد من 15 % إلى 5 %، وفقا لقواعد السلوك المهني التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، فإنه إذا كانت أتعاب المراجعة التي يحصل عليها المراجع من عميل معين تمثل نسبة كبيرة من إجمالي إراداته، فإن ذلك قد يثير الشك في استقلاله، ويرى الباحثون أنه كان من الأفضل أن تحدد تلك القواعد نسبة للعلاقة بين أتعاب المراجعة التي يحصل عليها المراجع من عميل معين وإجمالي إيراداته، والتي قد تثير الشك في استقلاله وذلك حيث أن تحديد ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات المراجع يعتمد على التقدير المهني، وبصفة عامة فإنه يجب على المراجع أن يكون واعيا ومدركا لإمكانية تأثير إجمالي الأتعاب التي يحصل عليها والمتعلقة بتنفيذ المراجعة وخدمات غير المراجعة الأخرى، على استقلاله المهني.

– التغيير الإلزامي للمراجعين (جورج دانييل غالي، ص 41): يوجد بعض الاقتراحات المتعلقة بتغيير مكتب المراجعة المسؤول عن المراجعة في مؤسسة معينة، أو تغيير شركاء المراجعة المسؤولين على المراجعة مع الاحتفاظ بنفس مكتب المراجعة، وذلك بهدف تدعيم استقلالية المراجع وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقارير المراجعة، فقد اقترحت بعض المجامع المهنية عدم تعيين مكتب المراجعة لفترة أكثر من سنة واحدة، حتى لا يتعرض لتهديد إدارة المؤسسة سنويا بعدم تجديد تعينه، على أن يتم تغيير المكتب إلزاميا في نهاية تلك الفترة، وذلك حيث أن العلاقة طويلة الأجل مع العميل قد تؤثر على موضوعية المراجع، هذا بالإضافة إلى أن كفاءة عمل المراجع تميل إلى الانخفاض بمرور الوقت.

وعلى النقيض مما سبق، خلصت لجنة cohin إلى أنه ليس من الضروري إجراء التغيير الإلزامي للمراجعين، لأن هذا التغيير قد يؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة، وعدم الاستفادة من المزايا الناتجة عن العلاقة طويلة الأجل مع العميل، كما تعتقد اللجنة أن مزايا التغيير الإلزامي للمراجعين يمكن تحقيقها عن طريق تغيير مكاتب المراجعة للمراجعين المكلفين بالمراجعة بانتظام، وكذلك لا تؤيد لجنة ryan التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة، حيث تعتقد أنه لن يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة، كما ترى لجنة cadbury أنه لا توجد ضرورة لإجراء التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة ذلك حتى يمكن تخفيض مخاطر المراجعة والاستفادة من المزايا الناتجة عن استمرار العلاقة مع العميل، ومع ذلك فإنها تعتقد أنه من الضروري على مكاتب المراجعة التي تراجع مؤسسات المساهمة العامة، إجراء التغيير الدوري لشركاء المراجعة من اجل تطوير منهج مراجعة جديد.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أنه من الضروري تعيين مكتب المراجعة لمراجعة مؤسسة عميل معين لفترة طويلة نسبيا، حتى لا يتعرض إلى تهديد إدارة المؤسسة سنويا بعدم تجديد تعينه، وحتى لا يمثل ذلك تهديدا لموضوعيته ونزاهة عند ممارسته لعمله المهني، فإن تغيير شركاء المراجعة يعتبر أمرا جدير بالاهتمام، وذلك اعتمادا على الموقف في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ويمكن تدعيم استقلالية المراجعين وتحقيق مزايا عديدة، نتيجة لتغيير شركاء المراجعة والمراجعين المكلفين بالمراجعة كما يجب على لجنة المراجعة بالمؤسسة فحص خطة مكتب المراجعة لتغيير المراجعين المكلفين بالمراجعة، وتقييم مدا فعاليتها.

– **تعيين المراجع بواسطة جهة خارجية (جورج دانييل غالي، ص 41)**: أقترح بعض الباحثين تعيين المراجعين وتحديد أتعابهم بواسطة جهة حكومية، وذلك بهدف تدعيم استقلالهم، كما اقترح البعض الأخر إنشاء ديوان المراجعة، يكون من ضمن مسؤولياته الإشراف على تعيين المراجعين لمؤسسات المساهمة العامة، وتحديد أتعابهم، وفحص ممارساتهم وعزلهم وذلك بهدف التخلص من الضغوط التي تشكلها أتعاب المراجعة على المراجعين وإمكانية فقد العملاء، بالإضافة إلى تحسين جودة المراجعة، ويعتقد الباحث أنه رغم أن تلك الاقتراحات تساهم في تدعيم استقلالية المراجعين، إلا أنها قد تواجه صعوبات عديدة عند تطبيقها، بالإضافة إلى أن مهنة المراجعة قد تفقد استقلالها نتيجة لذلك.

– **فحص المعايير المحاسبية (جورج دانييل غالي، ص 42)**: تتضمن المعايير المحاسبية مجال للاختيار من بين الطرق أو السياسات التي يمكن تطبيقها على موقف معين، وقد يترتب على ذلك نتائج مختلفة بدرجة كبيرة، وتؤكد لجنة ryan على أن الإدارة عادة ما تختار تطبيق الطريقة أو السياسة التي تؤدي إلى زيادة الأرباح في الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، ونادرا ما يتم إجراء تغيير اختياري في التطبيق يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الأرباح في الفترة التي يتم التقرير عنها، كما أنه توجد انتقادات متزايدة لعدم تغطية المعايير المحاسبية لمختلفة العمليات، بالإضافة إلى تغير الطرق البديلة التي يتم الاختيار من بينها والتي يمكن أن تؤدي إلي نتائج مختلفة بدرجة كبيرة، والسرعة في عملية إعداد المعايير، وعدم قدرة بعض المعايير على التعامل بطريقة مقنعة مع بعض المشكلات المحاسبية.

وقد ترتب على أن العديد من المعايير المحاسبية تتضمن بدائل للاختيار فيما يتعلق بقضية معينة، انخفاض الثقة فيها، والتأثير على موقف المراجع في مواجهة إدارة المؤسسة بخصوص اختيارها من بين الطرق أو السياسات البديلة، بالإضافة إلى سعي إدارة المؤسسة إلى تسوق الرأي من مكاتب المراجعة الأخرى، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه قد يترتب على جوانب الضعف في المعايير المحاسبية مخاطر عديدة، كما أن المرونة المتاحة في المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية، تؤدي إلى إضعاف موقف المراجع في مواجهة الإدارة، وهي تعد أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل البنوك والمؤسسات الأخرى، ووجود فجوة التوقعات.

كما أشارت لجنة cadbury لذلك بقولها أن أحد جوانب الضعف الأساسية في إعداد القوائم المالية، يتمثل في تعدد البدائل المحاسبية التي يمكن تطبيقها على نفس البيانات، والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة أو مراكز مالية مختلفة.

وقد أكد بعض الباحثين على أن المبادئ المحاسبية في حد ذاتها تعتبر أحد أسباب إعداد التقارير المالية الاحتيالية نظرا لما يلي:

1. توجد بعض المبادئ المحاسبية الغامضة، كما أن البعض الأخر يتضمن بدائل متعددة يمكن للإدارة الاختيار من بينها؛
2. لا توجد إرشادات محددة بخصوص تطبيق بعض المعايير المحاسبية؛
3. لا توجد معايير تتعامل بطريقة مباشرة مع بعض المواقف.

ويترتب على ذلك أن بعض المؤسسات تعرض بعض الحقائق غير المؤكدة في أقصى طموحاتها بدلا من عرضها بطريقة موضوعية، ولا يستطيع المراجع التصدي لهذا النوع من الممارسات، وبالتالي فإن إعداد التقارير المالية الاحتيالية لا يرجع إلى فشل المراجع في اكتشاف التلاعب، ولكنه يرجع إلى فشل المبادئ المحاسبية الذي يرجع أساسا إلى فشل في طريقة صياغتها.

وبهدف تدعيم استقلالية المراجع فقد شكلت هيئة خاصة سنة 1997 بواسطة كل من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أطلق عليها (Independence Standards Board (ISB، ويعتقد رئيس هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية أن المجلس سوف يساعد في تدعيم استقلالية المراجعين في الحقيقة والمظهر، والمحافظة على ثقة المستثمرين.

ويعتبر تشكيل المجلس خطوة ايجابية لتدعيم استقلالية المراجعين، كما أنه من الضروري فحص المعايير بهدف تضييق مدى البدائل المحاسبية، التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها عند إعداد القوائم المالية.

3. توسيع مسؤوليات مراجع الحسابات

يوجد بعض الاقتراحات لتضييق فجوة التوقعات المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف حالات الغش والأخطاء، والتصرفات غير القانونية، فقد أوصى مجلس الإشراف العام في تقرير أصدره سنة 1993 بأنه يجب على مجلس معايير المراجعة تطوير إرشادات لمساعدة المراجعين في تقييم إمكانية حدوث الغش الإداري الذي قد يؤثر على المعلومات المالية، وأن يحدد إجراءات مراجعة إضافية يتم تنفيذها في حالة تزايد إمكانية حدوث الغش الإداري، وقد أيد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تلك التوصية.

كما حثت مكاتب المراجعة الستة الكبرى الكونجرس الأمريكي، على الموافقة على القانون المتعلق باكتشاف والإفصاح عن الغش المالي، الذي يتطلب من المراجعين التقرير عن حالات الغش المشتبه فيها إلى السلطات الحكومية، وذلك في حالة فشل الإدارة في اتخاذ الإجراءات المصححة الملائمة، وهي تعتقد أن هذا القانون سوف يؤدي إلى الإخطار المبكر عن إمكانية حدوث أي نشاط غير قانوني، وبالتالي سوف يساعد في تخفيض مخاطر الغش، وإخطاره بالغش المالي المشتبه فيه أو التلاعب.

ولقد أوصت لجنة cadbury الجهات الحكومية بتقديم تشريع يسمح لمراجعي مختلف المؤسسات، بالتقرير عن حالات الغش المشتبه فيها بدرجة معقولة إلى السلطات الملائمة (**جورج دانييل غالي، ص ص 46–49**).

رغم أنه من المتوقع أن تساهم الاقتراحات السابقة في اكتشاف المزيد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية، وتدعيم اجتهادات المراجعين في هذا الصدد، من الضروري تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، المتعلقة باكتشاف كل حالات الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية، ويتطلب ذلك توسيع مسؤوليات المراجعين بخصوص ذلك، حتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية الثقة في أراء المراجعين عن صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسات في التعبير عن مراكزها المالية ونتائج أعمالها، ويؤكد بعض الباحثين ذلك بقولهم أن الطريقة الوحيدة لتضييق فجوة التوقعات المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش هي أن يقبل المراجعين التحدي ويتحملوا مسؤوليات أكثر وضوحا لاكتشاف الغش، حيث أن القول بأن كل ما يمكن عمله يتمثل في تخطيط المراجعة بحيث توفر تأكيد معقول لاكتشاف التحريفات الهامة، لا يتفق مع تعبير المراجع عن رأيه بأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وبمعني أخر كيف يمكن القول بأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ومع ذلك توجد حالات الغش التي لم تكتشف (يوسف محمود الجربوع، 2004، ص 367).

4. التقييم الخارجي للقوائم المالية وأراء المراجعين (جورج دانييل غالي، ص ص 48–49)

يجب إجراء التقييم الخارجي للقوائم المالية وأراء المراجعين عليها، وذلك بهدف التأكد من الالتزام بالمعايير المهنية والقوانين التي تطبق عليها، وتوجد بعض الاقتراحات في ذلك الصدد، فقد اقترحت لجنة dearing تشكيل لجنة لفحص حالات عدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية بواسطة المؤسسات عند إعداد التقارير المالية، كما أوصت لجنة ryan بتشكيل لجنة لفحص التقارير المالية في ايرلندا، على أن يتم الاعتراف بها بواسطة وزير الصناعة والتجارة، باعتبارها الجهة المسؤولة عن فحص حالات عدم التطبيق الهامة للمعايير المحاسبية، التي تؤدي إلى عدم عرض القوائم المالية لوجهة نظر صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وبالإضافة إلى ذلك فقد أوصت بأن تقوم اللجنة بفحص القوائم المالية للمؤسسات التي:

1. تتضمن تقارير المراجعة عنها تحفظات للمراجعين؛
2. يوجد عدم اتفاق بين المراجعين والإدارة بخصوصها.

كما يمكن فحص القوائم المالية الأخرى التي ترى أنه من الضروري فحصها، وإخطار المنظمة المهنية التي ينتمي إليها المراجع بنتائج الفحص.

ومما هو جدير بالإشارة أنه قد وجهت انتقادات للمراجعين لعدم اتخاذهم لمواقف أقوى، عند تعاملهم مع تطبيق الإدارة للمعايير المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، حيث أن الممارسة المحاسبية الغير جيدة بواسطة إحدى المؤسسات، قد تصبح بمرور الوقت ممارسة يمكن قبولها بواسطة مؤسسات أخرى، ويمكن القول أن إجراء هذا التقييم للقوائم المالية للمؤسسات وأراء المراجعين عليها، يؤدي إلى تدعيم ثقة مستخدمي القوائم المالية في مهنة المراجعة، والمساهمة في تضييق فجوة الأداء المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم المالية.

ثالثا: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي القوائم المالية

1. الطريقة والأدوات المستخدمة

يتمثل مجمع دراستنا في مستخدمي القوائم المالية لمجموعة مؤسسات تنشط في ولاية الأغواط وغرداية والوادي حيث تم الاعتماد على هذه الولاية نظرا لسلاسة الاتصال بأفراد المجتمع المرغوب فيه حيث تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من هذه العينة، نستعين لتحليل هذا الاستبيان ببرنامجي SPSS V21 وهذا لتفريغ وكذا عرض البيانات الإحصائية وتحليلها، والوصول إلى النتائج المطلوبة، تم توزيع 40 استمارة، وبعد فرز الاستمارات تم الاحتفاظ بـ 30 استمارة، حيث تم إلغاء 10 استمارات لعدة أسباب منها عدم الرد، عدم اكتمال بياناتها. حيث تم تقسيم الاستبيان إلى مجموعتين:

- **أولا:** معلومات شخصية عن مستخدمي القوائم المالية
- **ثانيا:** يهدف هذا الجزء من الاستبيان إلى معرفة أهم التوقعات المعقولة والغير معقولة التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات، حيث تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي ليسهل على المستجوبين تقديم آرائهم فيما يخص كل توقع من التوقعات المقترحة في الاستمارة، قي حين خصص لكل حالة مقياس معين حسب أهمية الإجابة، حيث خصصت 5 درجات للإجابة موافق بشدة، و 4 درجات للإجابة موافق، و3 درجات للإجابة محايد، في حين خصص درجتين للإجابة غير موافق، أما الإجابة غير موافق بشدة خصصت الدرجة رقم 1 ،حيث تم حساب درجة الأهمية بالنسبة لكل سبب عن طريق المتوسطات الحسابية لكل عبارة، في حين تم وضع سلم يتكون من خمسة فئات كل فئة تنحصر بين قيمتين لها دلالة إحصائية، وذلك كما يلي: (من 1 إلى 8.1 غير موافق بشدة، من 81.1 إلى 6.2 غير موافق، من 61.2 إلى 4.3 محايد، من 41.3 إلى 2.4 موافق، من 21.4 إلى 5 موافق بشدة .(ولغرض التأكد من ثبات الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية، قمنا باستخدام معامل الفا كرونباخ، وهو عبارة عن مقياس لثبات الاستبيان، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ ما يعادل 8954.0 وبالتالي تطمئن هذه القيمة على ثبات الأداة المستعملة .

2. تحليل نتائج الاستبيان:

1.2. خصائص عينة الدراسة:

– **المؤهل العلمي:** يشير الجدول رقم 01 أن معظم مستخدمي القوائم المالية المشاركين في الاستبيان متحصلين على درجة ليسانس بمعدل 77%، ثم درجة ماجستير بنسبة 13%، وأقلهم درجة دكتوراه بنسبة 10%، وهذا راجع على أن المستجوبين في الدراسة اتجهو مبكرا إلى العمل المهني بعيدا على الأكاديمي وهذا ما يحتاج فيه درجة الليسانس فقط.

– **التخصص:** يشير الجدول رقم 01 إلى أن مستخدمي القوائم المالية المستقصيين يشملون تقريبا جميع التخصصات المدرجة في الاستبيان (محاسبة، إدارة، مالية، اقتصاد).بنسب متقاربة.

– **الوظيفة:** نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن هذه العينة تحتوي على موظفين عاديين بنسبة 63%، ورؤساء مصالح بنسبة 37%، وهذا نضرا إلى أن هذه العينة موجهة إلى مستخدمي القوائم المالية وبالتالي تم توزيع الاستبيان في إدارة الضرائب والبنوك وبعض العمال في بعض المؤسسات.

– **الخبرة المهنية:** نلاحظ أن معظم المستقصيين لديهم خبرة من 05 سنوات إلى 10 سنوات، وأقلهم لديهم خبرة من 10 سنوات إلى 15 سنة، حيث يعتبر هذا دليل واضح على وجود خبرة معتبرة في مجال عملهم، أي يمكن الاعتماد على أرائهم فيما يخص حاجة الشركات التي يعملون فيها إلى خدمات مراجع الحسابات.

2.2. تحليل آراء العينة فيما يخص بعض التوقعات

من خلال الجدول رقم 02 والذي يوضح رأي بعض المراجعين فيما يخص بعض التوقعات نلاحظ ما يلي:

– يتفق مستخدمي القوائم المالية على أن هناك مجموعة من التهديدات التي تهدد استقلال مراجع الحسابات، وعل أهمها المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة والتي تجعل المراجع يسعى جاهدا إلى استقطاب أكبر عدد من العملاء مما يجعلة يتخلى على بعض المبادء وذلك من خلال العبارة رقم 01 والتي كان المتوسط الحسابي الخاص بها 4.9733 والانحراف المعياري 0.18453، وهنا يمكن القول أن توقع مستخدمي القوائم المالية معقول فيما يخص هذه العبارة؛

– يعتبر تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة إلى نفس المؤسسة التي يقوم بمراجعة حساتها تهدد حقيقي له وهذا ما أكده المستقصيين من خلال انحراف معياري قدر بـ 0.50047 ومتوسط حسابي 4.4777، حيث من شأن هذا التهديد أن يوطد العلاقة بين المراجع والمؤسسة.

– لا يوافقون بشدة مستخدمي القوائم المالي أن ظاهر تسوق الرأي والتغيير الالزامي لمراجع الحسابات من بين الأسباب الي تهدد المراجع عند القيام بعملية المراجعة ويؤكدون أن على المراجع الالزام باستقلاليته رغم كل الظروف، يمكن القول أن هذه التوقعات معقولة رغم صعوبتها في ظل التطورات التي تواجهها المهنة في الوقت الحالي.

– يرى مستخدمي القوائم المالي من خلال العبارة رقم 05 في الجدول رقم 02 بشكل محايد أن مراجع الحسابات مسؤول على المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وذلك من خلال متوسط حسابي قدر بـ 3.0000 وهذا التوقع يعبر غير معقول، فمسؤولية اعداد القوائم المالي تقع على عاتق المؤسسة وليس المراجع؛

– بالنسبة لمسؤولية مراجع الحسابات على اكتاف التحريفات الجوهرية المتعمدة في القوائم المالية فيرى المستخدمين أنها من مسؤولية مراجع الحسابات وهذا توقع معقول؛

– في ما يخص مسؤولية مراجع الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية يعتبر هذا توقع غير معقول نظرا لعد الزامية المشرع الجزائر مراجع الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛

– في نفس السياق مرجالحسابات غير مسؤول على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط على عكس ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من خلال العبارة رقم 08 في الجدول رقم 02 والتي كانت تتجه نحوة موافق بشدة من خلال متوسط حسابي قدر بـ .7345 وانحراف معياري 0.45420.

الخلاصة:

إن محاولة إيجاد التوافق التام بين ما يقوم مراجع الحسابات بأدائة وما هو مطلوب منه فعلا وكذا بين مسؤولياته وتوقعات مستخدمي القوائم المالية يعتبر من المستحيل، نظرا لأن هذه عبارة عن عر خدمات والطب عنها ودائما في هذه الحالات ما يكون هناك فجوة، حيث تسمى هذه الفجوة في مهنة المراجعة بفجوة التوقعات، قمنا من خلال جراستنا بدراسة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية والتعرف على معقوليتها وغير معقوليتها.

تجدر الإشارة على أن مراجع الحسابات عليه دائما العمل على ارظاء مستخدمي القوائم المالية بغيرة الوصول إلى أعلى دراجات الكفاءة المهنية لعمله المهني، إلى أنه هناك توقعات غير معقول مثل مسؤولية المراجع على المعلومات الظاهرة في القوائم المالية والتي هي من مسؤولية المؤسسة محل الفحص، كما أن مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن مراجع الحسابات سوف يحاف على استقلالية رغم كل الظروف، يعتبر هذا التوقع معقول في ظل عدم وجود تهديدا تهدد هذا الاستقلال إلى أن في الوقت الحالي أصبحت مهنة المراجعة مهددة بعدة تهديدات نظرا لانهيار كبى الشركات وازدياد الطلب على خدمات المراجعة وظهور تهديدات حديثة مثل تسوق رأي المراجعة وتقديم خدمات بخلال المراجعة على نفس المؤسسة التي يقوم المراجع بتدقيق حساباتها.

في الأخير يمكن القول أن على مراجع الحسابات تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية ومحاولة اكتشاف أكبر قدر ممكن من التصرفات الغير قانونية رغم عدم مسؤوليتها على ذلك وذا الإشارة إلى مقدرة المؤسسة الاستمرار في النشاط في الأجل القريب، وهذا بغية العمل على التقليل من الفروقات الموجودة بين عمل المراجع وتوقعات المجتمع المالي، كما يجب على مستخدمي القوائم المالية التكين أكثر في مسؤوليات مراجع الحسابات خاصة المستخدمين خارج التخصصات المتعلقة بالاقتصاد والمحاسبة بصفة خاصة

ملحق الجداول

الجدول رقم (01): خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	23	%77
	ماجستير	04	%13
	دكتوراه	03	%10
	شهادة أخرى	00	00
	المجموع	**30**	**%100**
التخصص	محاسبة	09	%30
	إدارة	07	%23
	مالية	06	%20
	اقتصاد	08	%27
	المجموع	**30**	**%100**
	مدير مكتب	00	00
	رئيس مصلحة	11	%37
	موظف عادي	19	%63

الوظيفة	أستاذ جامعي	00	00
	المجموع	**30**	**%100**
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	07	%23
	من 05 إلى 10 سنوات	14	%47
	من 10 إلى 15 سنة	06	%10
	أكثر من 15 سنة	03	%20
	المجموع	**30**	**%100**

المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج الاستبيان

الجدول رقم (02: اتجاه الآراء فيما يخص توقعات مستخدمي القوائم المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة تؤثر على استقلال مراجع الحسابات.	4.9733	0.18453	موافق بشدة
02	إن تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة يمثل تهديد حقيقي لاستقلاليته.	4.4777	0.50047	موافق بشدة
03	إن تسوق الرأي له تأثير كبير على استقلال مراجع الحسابات.	3.5045	0.82140	موافق
04	إن التغيير الإلزامي للمراجع يؤدي غالى محافظته على استقلاله.	3.2021	0.96021	محايد
05	مراجع الحسابات مسؤول عن المعلومات الظاهرة في القوائم المالية.	3.0000	0.91780	محايد
06	اكتشاف التحريفات الجوهرية المتعمدة في المعلومات المالية نتيجة الغش والخطأ.	4.9744	0.18543	موافق بشدة
07	اكتشاف التصرفات غير القانونية التي تؤثر على حسابات المؤسسة	4.8447	0.40147	موافق بشدة
08	على المراجع الإشارة في تقريره حول شكوكه عن مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.	4.7345	0.45420	موافق بشدة
09	التقرير إلى السلطة التشريعية على مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.	4.5314	0.81932	موافق بشدة
10	إن تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط	3.4311	0.89822	موافق

المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج الاستبيان

الإحالات والمراجع:

1) أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المريخ للنشر، القاهرة،1999.
2) احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولي وقواعد أخلاقيات المهنة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3) احمد محمد نور، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4) ثناء علي قباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات الالكترونية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
5) جورج دانيال غالي، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6) حاتم محمد الششيني، أساسيات المراجعة – مدخل معاصر–، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
7) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أصول المراجعة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
9) عبد الوهاب نصر علي وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10) محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
11) يوسف محمود الجربوع، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 12، العدد 2، يونيو 2004.